تأثير الحرب الأوكرانيّة على المنطقة العربية:

إنعدام الأمن الغذائي في سياقٍ هشٍّ أساساً

مبادرة الإصلاح العربي AR

الملتقى العربي للحماية الاجتماعية من كوفيد

صدمة قمح عالميّة

النسبة من صادرات القمح العالميّة (الكميّة)

روسيا
21.8%

أوكرانيا
10.6%

دول أخرى مصدِّرة للقمح
67.6%

المصدر: Trading Economics، 2022.

السعر العالمي للقمح (USD/Bu)

المصدر: حسابات مبادرة الإصلاح العربي. بيانات مأخوذة من FAO، 2022.

ارتفع السّعر العالمي للقمح في شباط/فبراير ٢٠٢٢ ووصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق منذ العام ٢٠٠٨، حيث تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في انقطاع إمدادات القمح من اثنتين من أكبر الدول المنتجة للقمح في العالم. فوسط عقوبات مُشدَّدة وإجراءات تقييديّة من الاقتصادات الغربيّة، توقّفت الصادرات من البحر الأسود تقريباً.

إعتماد الدول العربية على القمح المُستَورَد من روسيا وأوكرانيا

نسبة واردات القمح من روسيا وأوكرانيا *
(بالقيمة)

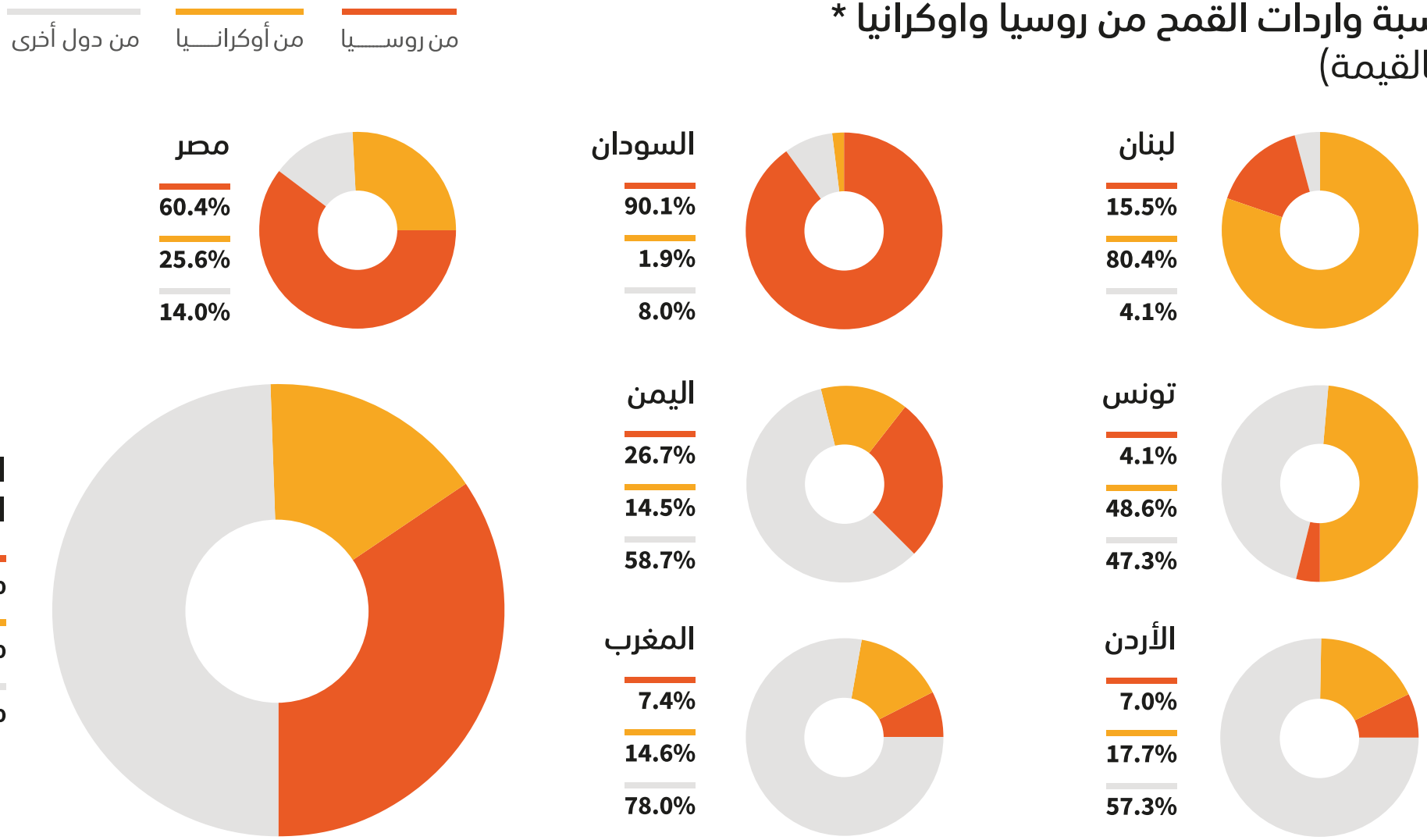

المصدر: حسابات مبادرة الإصلاح العربي. بيانات مأخوذة من UN Comtrade، 2020.

* تضمّ هذه المجموعة من الدول العربيّة أكثر دول المنطقة اعتماداً على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا، والتي لسيت بدول مُصدِّرة أو مُصدِّرة صافية للنفط.
الدول مُرَتَّبَة من الأكثر اعتماداً إلى الأقل اعتماداً.

ما يعنيه القمح للشعوب العربيّة

إجمالي استهلاك الفرد من القمح
(كيلوغرام بالسّنة)

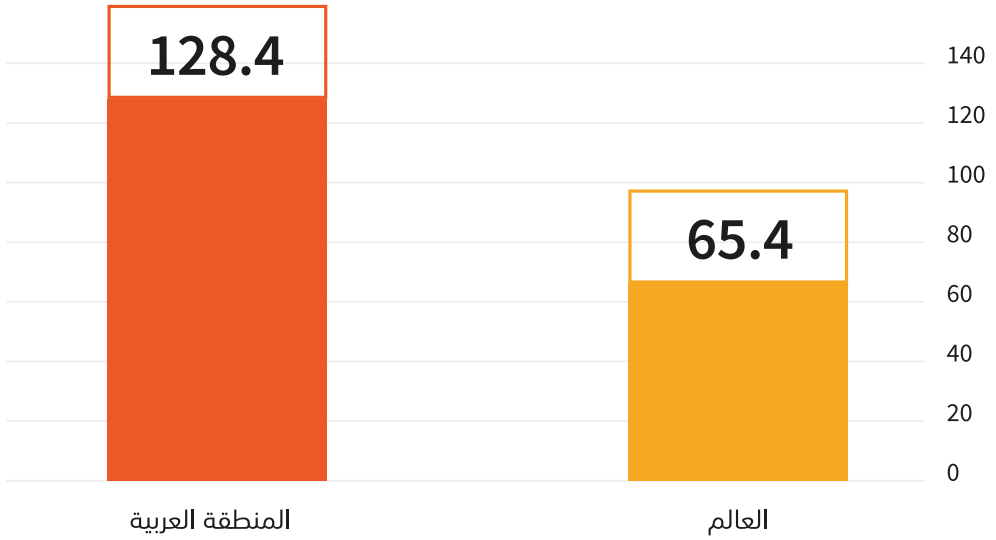

المصدر: حسابات لجنة الأمم المتّحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالاستناد إلى بيانات FAOSTAT.

المنطقة العربيّة هي أكبر مُستَهلِك للقمح في العالم، لكون رغيف الخبز من أهمّ عناصر الغذاء اليومي للشعوب العربية.

"كلّما انخفض دخل الفرد كلّما زادت نسبة استهلاكه للمأكولات من إجمالي دخله"، ما يعني أن الفقير سيكون الأكثر تأثّراً بأزمة القمح، بحسب إرنست أنغل.

ستتسبّب الحرب الأوكرانيّة في تغيير سلسلة إمدادات القمح في المنطقة العربيّة.

الدول البديلة الرئيسيّة التي قد تُصدِّر القمح للمنطقة العربيّة هي الولايات المتّحدة وكندا والهند وفرنسا وأستراليا ورومانيا.

مع ازدياد الطّلب العالمي على القمح من هذه الدول المُصدِّرة البديلة، قد لا تتمكّن الأخيرة من تلبية الطلب الإضافي المُستَجَدّ من المنطقة العربية على القمح بشكل كامل.

كلّما ابتعدت الدول المُصّدرة للمنطقة مسافةً، كلّما ارتفعت علاوة تكلفة النقل وارتفع معها السّعر النهائي للقمح.

ما المُتَوَقَّع؟

إن ارتفاع سعر القمح والمأكولات الأساسيّة وعجز الأسواق العربيّة عن تلبية الطلب على هذه السّلع سيؤديان إلى الجوع، لا سيّما بين الفقراء، وانعدام إضافي للأمن الغذائي، ممّا قد يتسبب في احتجاجات واسعة النطاق وقد يؤدّي إلى أعمال شغب بين الشعوب.

إنّ ارتفاع السّعر العالمي للنفط سيؤدّي إلى ارتفاع في أسعار كافّة السلع والخدمات، بما فيها المأكولات والمشروبات، وإلى غلاء معيشي بشكل أعمّ.

سيكون وقع هذه الأزمة أكبر على الدول العربيّة المُستَورِدة للنفط.

إنّ الدّول العربيّة إمّا مُعتَمِدة بشكل كلّي على القطاع الخاص في استيراد القمح أو مُعتَمِدة جزئيّاً على المنشآت الخاصّة وجزئيّاً على المنشآت العامّة الكبرى في ذلك.

ستجد الحكومات العربيّة حاجة للتّدخّل لشراء المزيد من القمح عبر المنشآت العامّة من أجل تأمين المخزون المحلّي من هذه السلعة في ظلّ الأزمة القائمة، ما يعادل الدّعم الإضافي للقمح.

تعيش الدول العربيّة عدّة أزمات مُتزامِنَة ومُتداخِلَة، وعلى رأسِها جائحة كورونا وتداعياتها المستمرّة.
نذكر على سبيل المثال:

- الأزمة الاقتصادية والنقدية في لبنان فضلاً عن خسارة هذه الدولة لإيرادات القمح الخاصّة بمرفأ بيروت خلال إنفجار ٤ آب/أغسطس،
- الصراع في اليمن،
- الأزمات السياسيّة في كلٍّ من تونس والسودان، إلخ.

ستجعل هذه الأزمات الدول العربيّة غير قادرة على مواجهة هذه الصّدمة الغذائيّة، خاصّة الدول منها التي تعاني من عجز في الميزان التجاري وشحّ في مخزون العملات الأجنبيّة.